



شورى للاستشارات الشرعية
Shura Sharia Consultancy

ندوات شورى في الاقتصاد الإسلامي

خلاصة الندوة الأولى

"علاقة الاقتصاد الإسلامي بالشرعية والمعرفة"

الثلاثاء 04/08/2020 - /14-12-1441هـ

الساعة 8:00 مساءً بتوقيت الكويت

ضيف الندوة: فضيلة د. محمد أنس الزرقا، يحاوره فيها: فضيلة د. محمد أمين قطان

خلاصة من د الزرقا

علم الاقتصاد عموماً يدرس إنتاج واستهلاك السلع والخدمات اللازمة لمعيشة الإنسان، وما يتصل بذلك من نشاطات، مثل التبادل والأسواق والادخار والاستثمار والعطالة والتشغيل، وفقر وغنى الأفراد والجماعات وأسبابه وآثاره. وقد تراكم فيه إرث معرفي إنساني مشترك نتيجة ملاحظة واقع الحياة واكتشاف الأسباب والنتائج. ونشير إليه بالاقتصاد الوضعي (أي غير المتصل بالشرعية). وهو معني بوصف الواقع أي ما هو كائن، أي بالأسئلة (كيف؟)

الاقتصاد الإسلامي بوصفه فرعاً من فروع المعرفة يستمد بعض مادته الأولية من علم الاقتصاد الوضعي، وبعضها من الشريعة الإسلامية ثم يصنع من هاتين المادتين مادة جديدة هي الاقتصاد الإسلامي. بعبارة أخرى هو علم الاقتصاد المستهدي بالشرعية.

يتميز الاقتصاد الإسلامي من (الشريعة والفقهاء المبني عليها) بمحتواه الوصفي للواقع الاقتصادي وسننه (المستمد من الاقتصاد الوضعي عن الأسباب والنتائج).

في حين أن الشريعة والفقهاء معنيان في المقام الأول بما يجب أن يكون: الأهداف، الحلال والحرام، ما يجوز وما لا يجوز، ما المطلوب وما الممنوع. الشريعة تجيب عن الأسئلة المتعلقة ب (لماذا؟).





ويتميز الاقتصاد الإسلامي من الاقتصاد الوضعي باستمداد نظرتة للحياة و قيمه الاخلاقية من الشريعة. وكذلك بعنايته باستخدام المعارف الاقتصادية لتفقه في أحكام الشريعة وبيان نفعها للناس وإيضاح كيفية تطبيقها في واقع الحياة .

إن إقامة الشريعة في واقع معين (أي تطبيق حكم شرعي في واقع) تتطلب إضافة لفقه النصوص الشرعية ، فقه الواقع بأوصافه، وبسننه التي تدلنا على المآلات المنتظرة من تطبيق الحكم .

وقد تعقدت الحياة وتوسعت علوم الواقع ، فلم يعد فقه الواقع قريب المنال، بل صار يتطلب التفرغ من متخصصين في العلوم ذات الصلة . والاقتصاد الوضعي يزودنا بذلك . لكنه يفتقر الى أهداف وقيم لا بد (بالضرورة المنطقية وهذا محل اتفاق بين العلماء حتى الملحدون منهم) من استيرادها من خارج الواقع. البعض يستمدّها من الأهواء الشخصية أو مقولات الفلاسفة أو أرباب المذاهب. والمسلمون يستمدونها من الشريعة الإلهية .

امثلة تشخص بعض ذلك

(أ) - تحريم الربا حكم شرعي مشهور (قيمة من قيم النظام الاقتصادي الإسلامي)، كانت تثار حوله شبهات وصفية كبيرة في الاقتصاد الوضعي (كدعوى أنه يثبط الادخار ويقلل الكفاءة الخ.). وتطلب تبديد هذه الشبهات من يتقنون الاقتصاد الوضعي مع علم جيد بالفقه، ليفهموا الشبهات ويبينوا الردود الصحيحة شرعا واقتصادا، بلغة يفهمها الاقتصاديون، وبخطاب عالمي موجه لسائر الناس. كما تم إيضاح كيفية إقامة اقتصاد خال من الربا، ثم استنتاج العبر الاقتصادية الصحيحة من الأزمة المالية عام 2008 التي كشفت الآثار المدمرة للربا مع القمار. بفضل الله قد تحقق كل ذلك على المستوى العلمي في مسيرة الاقتصاد الإسلامي خلال الخمسين عاما الماضية.

(ب) - إيتاء الزكاة فريضة شرعية (قيمة إسلامية)، وتوزيعها على مستحقيها بحكمة وعدل يحتاج فوق معرفة أحكامها الفقهية لدراسة الواقع وإحصاءاته من حيث أعداد المستحقين، وصفاتهم (أرامل، أيتام، متعطلين، وتوزيعهم جغرافياً...)، وأنواع حاجاتهم وأولوياتها ، مقارنة بموارد الزكاة المنتظرة. أي يحتاج لعلوم الادارة والإحصاء والتخطيط.

